**مجلس النواب**

المجموعة النيابية للعدالة والتنمية الرباط في 2025/01/24

الرقم : 19749

## الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

## سبب قراركم بتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي سبق تحيينها

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

عرفت بلادنا بعد دستور 2011 دينامية إصلاحية كبيرة جدا انخرطت فيها كل القوى السياسية والمدنية وشملت إصلاحات سياسية وقانونية ومؤسساتية مهمة؛ وذلك تعزيزا للديمقراطية، وارتقاء بالتجربة المغربية في مجال حماية حقوق الإنسان، وتثمينا للمكتسبات الحقوقية من أجل ترسيخ دولة الحق والقانون. ونتيجة ذلك اعتمدت المملكة المغربية خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تفعيلا لإحدى توصيات إعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا سنة 1993؛ وبعد تحيين هذه الخطة سنة 2018 وإعداد المخطط التنفيذي وكذا إعداد وإحالة مشروع المرسوم المتعلق بمنظومة حكامة تنزيل الخطة الوطنية على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 19 يونيو 2018 وبعد تفعيل جزء كبير من مضامينها؛ توقفت هذه الدينامية في عهدكم رغم مرور ثلاث سنوات ونصف من توليكم مسؤولية هذا القطاع، إلا قراركم بتحيينها من جديد.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم،

-ما السبب وراء قراركم بتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي لم يمر إلا وقت يسير على تحيينها؟

-ألا تعتبرون أن هدر ثلاث سنوات ونصف من عمر تدبير هذا الملف يخدش صورة بلدنا التي استطاعت أن تصبح الدولة 39 التي وضعت مخططا في مجال حقوق الإنسان؟

-هل سنة ونصف المتبقية من عمر هذه الولاية كافية لتحيين هذه الخطة وإطلاق دينامية إعمالها من جديد؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ربيعة بوجة